تونس يوم الثلاثاء ٨ ذي الحجة ١٣٤٠ — ثمن العدد ١٠ صانتيمات — الموافق ١ اوت سنة ١٩٢٢ — عدد ٣٩ السنة الاولى

الاشتراك

عن سنة ٢٠ فرنكا
عن نصف سنة ١٢ فرانكا

لا ترسل الجريدة الا من يدفع معلوم الاشتراك معجلا

البرهان

جريدة حرة سياسية اقتصادية ادبية اسبوعية

"EL-BOURHAN"
Journal hebdomadaire, indépendant, politique, économique et littéraire

المكاتبات

يجب ان تعنون باسم ادارة جريدة «البرهان» بشارع باب الجزيرة عدد ١١ بتونس

العنوان التلغرافي: البرهان - بتونس

المدير السياسي: حسن ڨلاتي — Mardi 1er Août 1922 — Première Année. — Numéro 39 — Directeur politique: Hassan GUELLATY.

حول الاصلاحات التونسية

تحت هذا العنوان نشرت جريدة الدبيش تونزيان بالصحيفة الاولى من عددها الصادر يوم الاحد الفارط ما ياتي

التمسنا من احد افراد مفكري المسلمين ذوي الاعتبار ان يوضح لنا فكرة الاصلاحيين التونسيين فيما يتعلق بالاصلاحات التي قررتها حكومة الحماية واليك نص الجواب الذي وجهه الينا السيد حسن ڨلاتي المحامي بتونس ومدير رصيفتنا جريدة البرهان

ان الاصلاحات التونسية المنتظرة بحرارة تامة قد برزت اليوم في اربعة اوامر علية وهي عبارة عن قانون اساسي شامل للامور السياسية والادارية وهذا القانون وان كان طفيفا في الظاهر لكنه غني بالنسبة الى المستقبل ولقد تكون من فكرة مقيمنا م اوسيان سان الحرة

نعم انه ليس هو النظام الذي كنا نحلم به بعيد الهدنة كما انه ليس هو النظام الذي لا زال يتظاهر بالتمسك به المحافظون على قاعدة الكل او لا شيء

لم يات النظام الجديد بمجلس تشريعي او بمسؤولية الحكومة ولكن من هاته الجهة فان العموم ومن جانتهم زعماء الدستور المتوغلين في التشدد قد ايسوا من ذلك منذ زمن بعيد ولذلك لم نحس بادنى خيبة من هذا الموضوع

وليس هو ايضا المجلس المالي المتسع النظر والمتصرف في محضر جلساته الذي ابتكر طلبه الحزب الاصلاحي اذ هو لم يخول حق تقرير الميزان مثل المجلس الجزائري ولكنه قد احرز على حق النظر والتفاوض في فصول الميزانية وابداء ارائه بشانها وكلما اتفق راي القسمين الفرنسي والتونسي تكون الحكومة مجبورة على العمل بهذا الراي

ولكنه في كل حالة يتوقف الامر على مصادقة الوزارة الخارجية ... كما ان للحكومة الحق في الغاء هذا الراي لاسباب تتعلق بالنظام العام وتقتضيها مصالح فرنسا المادية والادبية (فصل ١٩)

ويظهر مما تقدم اذا كانت اهمية المجلس تعتبر بالنسبة الى الامور الموكلة بعهدته أن امام مجلسنا مراحل متعددة لا يبلغ رشده الا بعد قطع مسافتها وبهذا الاعتبار لم يكن هو غاية امانينا ولكن مع التحفظ على حرية الحكم عليه عند التنفيذ فان هاته الاوامر اذا نظرنا اليها من الوجهة الاهلية البحتة نجدها تحسينا معتبرا ولذا فان معظم الشعب التونسي الذي يدرك جليا كنه الحقائق لا نخاله يرتكب غلط انكار مجهودات م سان الحرة

واذا امعنا النظر في الاوامر الجديدة ولا سيما اذا فحصناها بنية خالصة نجدها مرحلة معتبرة تؤهل التونسيين الى الحياة العمومية وتسمح لهم بالمشاركة في اسعاد البلاد بالتعاون المستمر مع الفرنسيين وبالترقي الى مؤسسات النظام الدستوري الاتم

ويعجبنا هذا النظام لكونه يساعد بكيفية ناجحة حاذقة على تاهيل شعب لازال وا اسفاه متاخرا ولكونه ايضا لما اشتمل عليه من الفكرة الديمقراطية الخالصة التي من شانها ايقاظ الهمم الخامدة بتمرين سواد الفلاحين والعملة والبدويين على ارتقائهم تدريجيا من دائرة المصالح الذاتية لمنطقة المصالح العامة

وان احسن ما وقع احداثه والموجب للتهاني مخترعه والذي من شانه ان يعجل بالرقي الاقتصادي والاجتماعي هو بدون شك تاسيس مجالس الاعمال

وهاته المجالس تتركب من نواب عن عموم سكان الاعمال يتولون بانتخاب من الدرجة الثانية على نسبة اثنين لكل مشيخة (لان الانتخاب العام من الدرجة الاولى لم يحن وقته وربما كان سلاحا خطرا ضارا في مثل ذلك الوسط) وهكذا يتسنى لسواد العامة التي تكد وتتالم وتدفع الضرائب التي لم يلتفت اليها الى الآن احد والتي لم يكن لها ادنى وسيلة رسمية للاعراب عن احتياجاتها ورفع شكاياتها والدفاع عن مصالحها المجهولة والمهضومة ان تجهر بارائها وترفع صوتها وتتفاوض في كل ما يتعلق بمصالحها الاقتصادية بواسطة نواب شرعيين

وهؤلاء النواب اعضاء مجالس الاعمال ينتخبون من بينهم اعضاء مجالس الجهات الخمس التي سيشترك فيها الفرنساويون والاهليون بعدد متساو تقريبا (١١ - ١) بصفة نافعة ومتتبعة حيث يتفاوضون معا في مصالح الجهة والاشغال التي من شانها ان تنهض بالحالة الاقتصادية وفي برامج الاشغال التي سيقع الشروع فيها باموال القروض العامة مع نوع استقلال في ميزانية الجهة وبفضل هاته الاستشارة المتسعة سيتسنى للحكومة ادراك احتياجات السكان بصفة مدققة فالستمائة مشيخة التي تتركب منها الايالة التونسية سينوب عنها في مجالس الاعمال الف اثنا عشر مائة من الاهالي يتناولون كافة طبقات الشعب التونسي وهاته الطبقات التي حتى الآن مبعدة عن الامور العامة سيتداولون في دائرة هاته النيابات بالمشاركة مع العنصر الفرنساوي و حينئذ فان هاته الاصلاحات مفيدة بالنظر لما تتضمنه من حسن الاختراع واتساع تاثيرها اذ حكانت تشمل عموم السكان وكذلك لكونها قابلة للتوسع والنمو

نعم ان هذا النظام فيه خلل ونقص كسائر المشاريع البشرية ومن الممكن سد هذا واصلاح ذاك

وفي تنفيذها احسن معين على ايجاد الدواء الناجع فالشرع من اليوم في اسنتاج نظر الحكومة لبعض امور يمكن تلافيها بسهولة : ان الاوامر لم تتعرض لفصل المشاكل الانتخابية فيما يتعلق بالاهالي ونرجو ان الحق المخول للوزير الاكبر بمقتضى الفصل ٢ من هذا القانون الاساسي في رفض فرد او اكثر من النواب المنتخبين لا يقع استعماله الا بكل التحري البعيد من الاجحاف ان يضمن هذا الرفض المتوقع بضمانات تمكن المرفوضين من الالتجاء الى لجنة تتركب مثلا من اعيان وحكام عدليين ؟

كما ان النيابة الانتخابية وشروط النيابة لم تكن محررة بكيفية تامة ورجاؤنا ان القرار الوزيري الذي هو بصدد التحرير لا يكون مشتملا على قيود واحترازات شديدة من شانها ان تضعف الفكرة الحرة التي هي مبنى الاوامر البايية

كما نؤمل ان ذلك القرار لا يحرم ملاك الفلاحة وصغار الفلاحين المتصرفين بالشركاء والعملة من النيابة لدى مجالس الاعمال اذ من العدل والانصاف وحسن السياسة توسيع نطاق حرية هذا المشروع

ومن المتاكد والمتحتم الاسراع بتاسيس انتخاب المجالس البلدية لان ادخال اعضاء هاته المجالس بالمجالس الجديدة مخالف لغرض الاوامر ولمبادئ حرية النيابة لان هؤلاء الاعضاء لم يقع تعيينهم بالانتخاب بل بتسمية دولية

وان عدد اعضاء القسم الاهلي بالمجلس الكبير لم يكن كافيا بالمرة اذ لم يمكن عددهم يتجاوز الثمانية عشر ومنهم ثلاثة امناء الجمعيات ولا صالح فيما نراه من تسمية هذا العدد بكيفية مخصوصة وبالاخارة فان النظام الجديد قد ابعد كثيرا الطبقة المتنورة عن المجالس الجديدة فالمفكرون التونسيون الذين كانوا يظنون ويؤملون ان يكونوا قادة للعامة ولهم حق الرياسة في مجتمعات الانتخاب والزعامة في المجالس رأوا بمزيد الاسف انهم ابعدوا عن المرسح السياسي

ان الحزب الاصلاحي المحتوي على تسعة اعشار الطبقة المفكرة يحتج باحقية ضد الاسترابة والشكوك التي عومات بها النخبة ويرى من الظلم ان تحمل على جميع افرادها مسؤولية اعمال وغلطات بعض المجاذيب الذين لا يمثلون الا انفسهم على ان هاته النخبة المتنورة هي اول من يتبرأ منهم

ولذا فاننا نعلق الامل على تبصر وحرية فكرة المقيم وعدالته لانه الحائل من الحقوق والحريات التي ستمنحها وتوسع في نطاقها حكومة الجمهورية باتفاق مع امير تونس المعظم تلك النخبة التي تلاحظ مجهودات الحكومة وتبرها حق قدرها وتود تاييدها في مشروع الحرية والرقي والتي تصادق باخلاص على سياسة الوداد والاشتراك بين العنصرين الفرنسوي والتونسي

ولنا اليقين ان الشبيبة التونسية كسائر السكان من الاهالي يتمكنون بسلوكهم طريقة الصدق والاستقامة من تبديد هاته الغيوم المتراكمة وازالة سوء التفاهم واقامة البرهان على تحنكهم ونضج افكارهم واخلاصهم فكفى كفى من هذا التشويش العقيم والغوغاء المخطرة وليشتغل كلنا بالعمل الصالح في ساحة الهدو والسلام لتدخل الايالة التونسية بمساعدة فرنسا في عصر السعادة والحرية وترتقي تدريجيا من رفيع الى ارفع الى ان تصل الغاية المرغوبة

حسن ڨلاتي

المسالة التونسية

مشروع الاصلاح والاوامر الجديدة

ليست المسالة التونسية الا عبارة عن تحرك الامة بمطالبة حقوق تراها متاكدة لحياتها الشعبية تحميها من عبث السلطة الفردية والاستبداد المطلق مع ضمانات تطمئن لها النفوس وترتاح لها الخواطر وليست هاته المسالة حديثة تولدت عن الحرب الاخيرة بل قديمة العهد تجري مع الايام وتتجدد مع العصور وتتطور اطوارا مختلفة حسب الظروف ومقتضيات الاحوال

واذا اقتصرنا على الاقرب عهدا منا واعتبرنا بدايتها من تاريخ عهد الامان كان لها ما يقرب من السبعين سنة حدثت اثنائها حوادث ظهرت بازائها المسالة التونسية بمظاهر متعددة وحوادث عام ١٢٨٤ وعام ١٢٩٨ وعام ١٣٠٢ امتلات بها بطون التواريخ

وفي كل وقت من الاوقات وعصر من العصور يقوم باعباء هاته المسالة المهمة رجال يناضلون عن حقوق الامة والمصلحة العامة وينازعون السلطة المستبدة سعيا وراء الحصول على ضمانات مناسبة للوقت والحال

وقد ظهر في عهد الحماية رجال اخلصوا النية وجاهدوا في سبيل الاصلاح جهادا عنيفا ولاقى البعض منهم بسبب ذلك اضطهادا عظيما من طرف المستبدين ولازلنا نتذكر حوادث عام ١٩٢١

نعم ان هاته المسالة قد استونف القيام بها بعد انتهاء الحرب ودخلت في طور جديد لا يشابه الاطوار السابقة حيث تكاتفت الامة واجتمعت كلمتها على المطالبة بحقوقها والمجاهرة بذلك بدون تردد او احجام وما ذاك الا لكونها بذلت غاية مجهوداتها وضحت عشرات الالوف من ابنائها للمشاركة في حرب صرحوا بانها لم يحم وطيسها وتتسعر نيرانها الا لاجل نصرة الحق وحماية الحرية وحتى لا تسود القوة على العدل

وايضا فان رجال دولة الجمهورية قد وعدونا اثناء الحرب بوعود لم تزل ترن في اذاننا الى الآن

لذلك اجمعت الامة بالمطالبة بحقوقها

مع الضمانات التي تكفل باستدامتهما حتى لا تكون موقتة تلعب بها الاهواء والشهوات

فانسقت مطالب الامة في برنامج مخصوص وضع بطالعته مطلبا التشريع ومسئولية الحكومة فاوجست حكومة الجمهورية خيفة من ذينك المطلبين لا بخلا بهما على الشعب التونسي ولا لكونهما ليسا من حقوقه المعتبرة ولكن لما دسه المغرضون ضدنا ونسبوه الينا من اننا لم نقصد بذلك التحفظ على مصالحنا وانما جعلناه ذريعة للوصول الى الاستقلال وطرد الفرنسيس من هذه البلاد

وقد ساعد على رواج هاته الدسائس كتاب تونس الشهيدة في وقت كان الاليق بنا ان نتفاهم مع الحكومة بغاية المجاملة والوداد

ولما راينا تصامم الآذان عن سماع تينك المطلبين وان النداء لا يفيدنا الا سقوط البرنامج من اصله وضياع فرصة ثمينة واحباط مساعينا من" لنا ان ننقح المطلبين بصورة لا تمس بجوهرهما مع الاحتجاج على احقيتها او الاقتناع بذلك التنقيح موقتا حتى نبرهن على اخلاصنا وصدقنا وازالة تلك الاوهام التي انتجتها دسائس المغرضين ورضينا بالوصول الى مبتغانا مرحلة بعد مرحلة وهو النظام الطبيعي الذي ارتقت به سائر الامم المتمدنة وكنا نظن اننا بسلوكنا هاته السياسة قد اصبنا المرمى واحسنا الصنيع واننا توفقنا لازالة الخلاف وقطع المشاكل ولكن ما راعنا الا هجوم افراد لم يكن لهم ذكر ولا ظهور في عالم السياسة وليست لهم خبرة ولا مهارة في هاته المسائل العويصة ادعوا النيابة عن الامة بل احتكروها وحجروا على غيرهم المشاركة فيها بل حرموا عليه مجرد التامل والنظر في السياسة المتعلقة بالمسالة التونسية زعموا انها من خصائصهم فلا يمد اليها نظره الا كل خائن مارق واعتضدوا باوراق استخدموها لاغراضهم باجرة معينة هجموا بواسطتها على اعراضنا وراس مالهم في ذلك الكذب والبهتان واختلاق الاراجيف

فسخرنا بتلك السخائف والتزمنا سلوك الخطة التي توخيناها بعد ان تدبرنا الامر بمزيد التبصر والثبات محتقرين تلك الهجمات العدوانية ومعتمدين على ما تظهره الايام في مستقبلها اذا تبلجت الحقائق واستقامت الموازين وتركنا مدعي الزعامة يتخبطون في دياجي الغباوة وقد تحرج موقفهم الرهيب فاحتاروا في امرهم وتذبذبت اعمالهم وما دروا كيف يتخلصون من المسئولية العظيمة التي سقطت على رؤوسهم وباي مظهر يظهرون امام الشعب الذي طالما موهوا عليه بخرافات ملفقة ليقتنصوا بها ما يسمونه بالاعانة الوطنية ومعاليم الاشتراك فتراهم طورا يرتمون في احضان الشيوعية وآنة يتبرؤون منها ويسعون دائما في اثارة الفتن واحداث القلاقل ويضطربون فيما يكتبونه بالجرائد من الفصول المتناقضة والاغراض المتعاكسة وغرضهم الوحيد هو النجاح في جباية الاموال وامتلاء الاكياس

ولما علموا ان النفوس البشرية جبلت على التفاني في محبة الاستقلال وضعوا اصابعهم على محل الضعف من الامة وضربوا على هاته النغمة اللذيذة واوهموا البسطاء ان الاستقلال امر هين وانهم خدموا هاته الفكرة بفرانسا واستمالوا اليها الراي العام هنالك ولا يعوزهم الآن الا الحصول على كمية وافرة من المال لادراك هاته الضالة المنشودة

ولما وقعت حوادث شهر افريل الماضي انتهزوها فرصة ثمينة اسعفهم بها الحظ وما قصروا في ايقاد نيران الفتن واثارة الخلاف ولولا لطف الله لانقلبت تلك العاصفة زوبعة هائلة تتزلزل لها اركان البلاد

تهيأت فرنسا بعد الحرب لان تمنح التونسيين حق التشريك في السياسة العمومية مع حرية الفكر والنظر وان تسير بهم في طرق النهوض على المبادي الدستورية وقد وجهت بالمسيو فلاندان وزيرا مقيما بالسفارة لاجراء هاته السياسة وبمجرد قدومه الى هنا شرع في تنفيذ هاته السياسة فابعد عن دائرة عمله جبابرة الاستبداد واعتاض عنهم بمن لم يانفوا من سلوك السياسة الديمقراطية فاسس اللجان المتعددة وانتدب اليها نوابا من الاهالي للمفاوضة معهم في المصالح العامة فاغضب بذلك عشاق الاستبداد من الفرنسويين المحافظين على السياسة العتيقة ولم يجد حظا لدى زعماء الدستور الذين اثاروا عليه حربا عوانا باوراق الصحافة العربية التي لم تكسر اغلالها الا يد مسيو فلاندان فهو الذي اطلق سراحها بعد طول اعتقالها فانهالت عليه بالملامة والانتقاد واتهمته ظلما بانه ساع في انتزاع الاحباس الخاصة من ايدي مستحقيها وهكذا تمالا الفريقان على هذا المامور الخطير حتى اضطر الى الاستقالة من ماموريته السامية وخلفه مقيمنا الحالي فقدم الى هنا بنية الاختبار والاسترشاد فاخذ يدرس المسألة التونسية درسا مدققا ويختبر احوال الشعب ورغائبه واحتياجاته يرتحل من جهة الى اخرى ويتجول في اطراف المملكة ونواحيها بقصد الاستطلاع والتامل منها انامل ناقد بصير ولما امتلا وطابه بالحقائق الراهنة رجع الى الحاضرة وأخذ في تحرير برنامج الاصلاحات بصفة ملائمة للمصالح العالية موافقة للظروف الحالية جاعلا اساسا لهذا البرنامج قاعدة التشريك الحقيقي الذي لا يخامره غش او احتيال وانشاء ذلك كانت غوغاء زعماء الدستور تشتد شيئا فشيئا الى ان حدثت وقائع شهر افريل وتحقق م سان ان الشروط الثمانية عشر وقع [illegible] بنادي نهج اقليترا وبلغ [illegible] فرنسا في شان هاته الحادثة وقد اوحى الفكر العام الفرنساوي خيفة منا واتخذ المارقون لنا تلك القضية سلاحا فعالا يمكنهم [illegible] مطالبنا فتكا ذريعا فوقع تنقيح [illegible] برنامج الاصلاحات تحت تاثير تلك العوامل مقيدة بالقيود والاحترامات الثقيلة

ان المتامل بامعان في منطوق الاوامر الجديدة ومفهومها يجد الحكومة قد اتخذت وسائل قوية لابعاد الشبيبة عن خطة النيابة وكادت ان تخصصها بالاعراب وسكان البوادي الخارجين عن المناطق البلدية وما ذاك الا تحرزا من وقوع التشويش واثارة الخواطر بتلك الاحلام السخيفة التي اخترعها زعماء الدستور ونسبوها ظلما الى عموم الطبقة المتنورة

وقد اقتضت التنظيمات الادارية الجديدة توهين المعنويات القومية وما ذاك الا لتبجح الزعماء بالتظاهر بطلب الاستقلال حتى نشرت جريدة الصواب وهي لسان الحزب وصرحت بان الامة ترى ان هزيمتهم لم يطالب الا تانها لا قيمة له وانها ليست براضية عن اقتصار الحزب عن المطالب الثمانية لذلك اقتضت التنظيمات الجديدة احترازات وقيودا لتاييد النفوذ الفرنساوي وذلك ايضا هو الذي دعا بجناب رئيس الجمهورية عند ما حل ركابه باول ارض من بلادنا ان يصرح في خطابه ان تونس مرتبطة بفرنسا الى الابد

لان المسالة التونسية لها طرفان متقابلان احدهما هو الاستقلال ويقابله الطرف الاخر وهو الالحاق وبوسطها منطقة الحماية يعيش بداخلها العنصران الفرنساوي والاهالي فاذا مال العنصر الاهالي الى طرف الاستقلال يعاكسه العنصر الفرنساوي طلبا الى الاقتراب من طرف الالحاق وحدث التنافر والعناد بين العنصرين فالواجب حينئذ ان يتحد العنصران على العمل في محيط منطقة الحماية باخلاص وثقة متبادلة لنتمكن من توسيع دائرتها وان لا نتظاهر بما ليس في طاقتنا الآن الحصول عليه فيعود علينا بالوبال بدون ان نجتني من ورائه ادنى فائدة

وهكذا كل مصيبة تصيبنا فهم اصلها والمتسببون فيها ولو جهروا بانها آراؤهم الشخصية وافكارهم الذاتية لقلنا حزب متطرف تنطع في السياسة ولا يرى الاصلاح الا بتلك الصورة ولا تخلو الامم من احزاب متطرفة ولكن نراهم كلما ابدوا رايا او طلبوا مطلبا نسبوه الى الامة قاطبة وزعموا انه هو الفكر العام بل عدوا كل مخالف له من الخونة المارقين

وهل استفاد الزعماء من هاته الدروس فعدلوا عن سلوك طريقتهم المعوجة وسلكوا سياسة الاعتدال فلا وربك انهم ما فتئوا ينتحلون النيابة عن الامة دائبين بها في مسالك التشويش والهيجان لذلك ما برزت هاته الاوامر الجديدة حتى اخذوا في توجيه البرقيات المدلسة حسب عادتهم والاحتجاج على مشروع م سان وكيف يعدلون عن سلوك خطتهم التي اتخذوها دينا يتعبدون به اذ لا حياة لهم ولا بقاء الا اذا سادت الدسايس واستحكم الخلاف ولو كانوا من نصحاء الامة وخدمة المصلحة العامة لقبلوا هذا المشروع مبدئيا اذ هو باكورة سياسة التشريك واعترفوا بما فيه من الفوايد التي اعطيت لنا ولم تكن بايدينا من قبل وانتقدوا برصانة مواقع الانتقاد

نحن لا ندعي ان هذا المشروع كاملا مكملا وانه هو الغاية التي نرنو اليها ولكننا لا نقول انه الحاق مقنع او خطوات شاسعة الى الوراء بل هو مرحلة اولى قد اجتزناها واذا عرفنا كيف نستفيد منها ونبرهن بواسطتها على كفاءتنا وتاهلنا الى ما هو ارقى واحسن لا نلبث ان نجتاز في وقت وجيز مراحل اخرى حتى نبلغ الغاية المطلوبة والمبتغى المرغوب وبعكس ذلك اذا اتخذنا الهيجان والتشويش رايد اعمالنا فيوشك ان نسلب ما تحصلنا عليه بعد العناء الشديد

عجبا لهؤلاء كيف يحتجون على مشروع م سان لدى الخارجية وهم يعلمون انه طبخ بدوايرها ودافع عنه م بوانكاري اخيرا بدار الندوة الفرنسوية دفاعا حارا بين هتاف التشجيع وتصفيق الاستحسان ووقعت والمصادقة عليه باغلبية تزيد عن الخمسمائة صوت

ام كيف ينتصرون بالفكر العام الفرنساوي ولا نصير لسياستهم هنالك الا دعاة الشيوعية الذين لا يهمهم نجاح برنامج مطالب الدستوريين المناقض لمبادئ الشيوعية على خط مستقيم ولكنهم يريدون بعناصر تهمهم احداث المشاكل والقلاقل لدولة الجمهورية في كل جهة وفي كل مكان

واننا منذ مدة قد التزمنا السكوت وتركناهم يبغون في الارض فسادا ولكن تجاه المصائب التي نتوقعها من هؤلاء الافراد الذين لا يرقبون في الوطن الا ولا ذمة راينا السكوت عن مفاسدهم هو الخيانة بعينها وسننشر تباعا ما يكشف الغطاء عن حقائقهم ودخائلهم حتى يكون الشعب على بينة من امره والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

الاصلاحات التونسية

وقفنا بجريدة الطان الكبرى الصادرة يوم ٢٢ جولية على فصل نشر تحت هذا العنوان احببنا نقله لقرائنا الكرام باللسان العربي وهذا نصه:

كنا نشرنا مع شيء من التفصيل نظام الاصلاح الاداري الذي صادقت حكومة الباي باتفاق تام مع السفارة العامة والحكومة الفرنسوية على ادخاله في البلاد التونسية وهذا الاصلاح المتسع النطاق لا يمكن ان يعد بوجه من الوجوه كنتيجة للحوادث التي جرت بالايالة في الربيع الماضي ذلك لان مسيو سان بمجرد وصوله الى العاصمة التونسية ادرك ان الوقت حان لاجرائه وشرع في درسه اذن فالدولة الحامية قد منحت محمييها القانون الاساسي الذي يجب ان يكون في آن واحد جزاءهم على اخلاصهم لها ووسيلة لتربيتهم السياسية غير منقادة في ذلك لاي تاثير خارجي بل اتباعا لمجرد نظرياتها الحرة.

على اننا اذا وصفنا هنا هذا الاصلاح « بالاداري » واذا كان هذا الوصف ملائما له قانونا حيث انه لم يدخل ادنى نظام سياسي جديد في ادارة الاحوال التونسية فلا ينكر ان لهذا الاصلاح في الواقع صفة سياسية بينة ضرورة ان الهيئات التونسية التي انشأت اليوم ستشتمل على مندوبين من الاهالي وهو امر عظيم يدل جيدا على مقدار صدق فرنسا في تطبيق سياسة التشريك التي هي سياستها بافريقيا الشمالية وكذا بكافة سلطنتها التي وراء البحار

ان مسيو لوسيان سان ومسيو ميلران ومسيو بوانكاري قد وعدوا بتغيير نظام المجلس الشوري تغييرا محسوسا وقد انجزوا هذا الوعد حيث ان المجلس الشوري اضمحل تماما او على الاقل تلاشى ذلك الاسم الذي كان له نصيب وافر في سوء سمعة هذه الهيئة عند بعض التونسيين الاصلاحيين على

ان المجلس الكبير التونسي الجديد سيختلف قليلا من حيث نسيجه ونظامه عن الهيأة التي ابدل بها

قسمان يتفاوضان منفردين عدى في بعض حالات يتوقف اتمامها على ارادة عشرة من الاعضاء الاهليين اوالافرنسيين، جلسات ليست عمومية مبدئيا ذلك ما سيدعو الدستوريين المتطرفين الى ابداء الانتقادات المرة .

نعم قد اقترح بعض اصحاب الاراء الصائبة كمسيو مورينو جمع القسمين الفرنسي والاهلي للمناقشة والاقتراع في جلسة واحدة غير انه نظرا لتفوق عدد النواب الفرنسيين على الاهالي (٤٤ نائبا من النوع الاول و١٨ من النوع الثاني) فان هذا الاجتماع . حسبما بين ذلك بغاية الايضاح مسيو بوانكري في خطابه الاخير بالبرلمان . ربما آل الى تضعيف نفوذ النيابة الاهلية واطفاء صوتها على ان مفاوضات كلا القسمين على حدة قد وقعت بالجزائر تجربتها فكانت النتيجة حسنة اذ اتفق على انها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال للمسلمين في اعمال المجالس كما اثبتت ذلك خبرة المشير ليوتي بالمغرب الاقصى ان اقل فوائدها تسوية الخلافات الناشئة عن المجادلات اللفظية التي يخشى منها سيما اذا وقع تشريك عناصر متباينة من حيث الجنسية والسياسة في عمل واحد ثم ان اساليب ادارة المجلس التي احتاطوا في سنها لا تذكر بالنسبة للخصائص الجديدة التي سيتمتع بها وللصبغة الديموقراطية التي يتلبس بها انتخاب اعضائه ولا نظنهم يبخلون علينا بالاعتراف بان الحكومة توفقت لحل هذه المشكلة على الصورة التي طالما اشرنا اليها هنا فيما يتعلق بخصائص هذا المجلس فان الايالة اصبحت متمتعة بنيابات مالية حقيقية مقيدة بلا شك ببعض استثناءات تخص الاجرآت اكثر منه المبادي. تلك هي التجربة الخطيرة التي اقدمنا على تحقيقها بعد نجاحها نجاحا باهرا بالديار الجزائرية واعدناها في البلاد المحمية بنفس الاسباب التي فازت بها هناك مع اعتبار التغييرات واوجه التطبيق التي اقتضاها اختلاف الاخلاق والبيئات

وحيث انه سيكون للمجلس التونسي حق النظر في الميزان كما سيكون لكلا قسميه حق تقديم اقتراحاته في المسائل المالية والمصادقة على القروض بدون امكان للحكومة في الغاء ما يتفقان عليه في هذا الموضوع فانه يتضح ان المجلس التونسي الكبير وان لم يقترع على الميزان وكان من جهة اخرى هيئة ممثلة لمصالح قبل كل شيء. الا انه قد تجرد عن صبغته الاستشارية وصار ذا نظر اوسع من ذي قبل فيما يتعلق بمالية المملكة التونسية وعليه فالاصلاح من هذا الوجه جاء باقصى ما كان يتمناه احرار التونسيين

اما طريقة تعيين اعضاء هذا المجلس وعلى الاخص اعضاؤه الاهليون فانها مبنية على قاعدة الانتخاب غير انه لا يقصد بذلك ولا يمكن ان يقصد به الانتخاب الذاتي او الانتخاب العام لانه ليس هناك ممن يودون بصدق رقي تونس السياسي سواء كانوا فرنسيين او اهليين من رغب شيئا من هذا القبيل ربما كانت نتيجته مغايرة للغرض المقصود ذلك لان تخويل هذا الحق لطوائف لم يبلغوا درجة كافية من الرقي يمكنهم من سلاح حاد يخشى ان يعود بالضرر عليهم اذا لم يحسنوا استعماله، وسيكون الاعضاء الاهالي بالمجلس الكبير منتخبين من الدرجة الثانية او الثالثة كما يكون اعضاؤه من الفرنسيين الممثلين للمصالح الكبرى منتخبين من الدرجة الثانية بخلاف بقية اعضائه الفرنسيين فانهم يعينون بالانتخاب العام وستكون البوادي ممثلة بالقسم الاهلي اكثر من ذي قبل وبذلك يعطى حظه الاهلي العامل والفلاح الذي يتالف من امثاله سواد سكان الايالة فيصبح مشاركا في ادارة مصالح البلاد العامة على النسبة الملايمة لتربيته السياسة

على ان هذه التربية ستكون سريعة وسهلة بفضل احداث مجالس الجهات ومجالس الاعمال التي يعد انشاؤها اهم شيء في هذا الاصلاح اذ الغرض منها توزيع السلطة ولكن ليس بمعنى ازاحة اعباء جانب من السلطة عن كاهل الادارة المركزية فقط بل الغاية من ذلك هي تدريب عدد اوفر من ذي قبل من رعايا فرنسا ومحمييها على ادارة الشئون العموميه وذلك بمضاعفة الهيئات المكلفة بالنظر في المصالح المشتركة بتراب الايالة التونسية

كما ان مجالس الجهات سيعين اعضاؤها مثل اعضاء المجلس الكبير بواسطة الانتخاب بعدة درجات وهي ستشتمل على مبعوثي مجالس الاعمال - الاعمال هي عبارة عن مناطق تماثل مناطق القبايل او العروش التي لها بلديات بالجزاير كما ان الجهات التي مراكزها بنزرت وتونس والكاف وسوسه وصفاقس هي مجموعة عدة اعمال - وكذلك على مندوبي الحجرات الفلاحية والتجارية والحجرات المختلطة ونواب البلديات - نعم ان اعضاء البلديات لا زالوا لحد الآن حقيقة يعينون من طرف الدولة ولكن اصلاح الهيئات البلدية الذي يهتمون الآن بتحضيره سيصير اعضاءها منتخبين في القريب العاجل

ومما تقدم يستفاد ان المراد من ترتيب الانتخاب على ذلك الاسلوب [illegible] الارتجاج السياسي الذي ظهر بالمدن بتشريك اهالي البوادي والحواضر في الاعمال وان الحماية ترمي الى توسيع الاصلاح من الوجهة الاقتصادية ضرورة ان خصايص مجالس الجهات التي كادت ان تكون اقتصادية بحتة ستجعلها اداة مهمة لاستغلال خيرات الايالة

واما مجالس الاعمال - ذلك الاختراع الذي يؤمل من ورائه خير كثير - فانها عبارة عن هيئات اهلية متركبة من نواب منتخبين من الدرجة الثانية من بين اعيان المشيخات وسيجعلون من تجار هؤلاء الاعيان. حسبما ابان مسيو بوانكري في هذا الموضوع نوايا المقيم والحكومة نصيبا وافرا للموظفين واعضاء المجالس البلدية وذوي الحرف الحرة كالمحامين والاطباء الخ كي يتسنى لجميع متعلمي ومستنيري الاهالي ان يشاركوا في ادارة المصالح الافاقية وسيكون اصلاح البلديات الذي اشرنا اليه سابقا والذي يؤمل انجازه عاجلا متمما لنظام الهيئات التونسية طبق اساليب جمعت بين الحرية والصرامة لادارة البلاد ادارة مرضية

وعليه ففرنسا لم تكتف بمقدار الاصلاحات الادارية التي تكرمت بها على التونسيين فهي لم تقتصر على ادخال تنقيح في تركيب وخصايص المجلس الشوري فقط بل انها غيرت حياة الايالة العامة تماما سواء في الجهات او في المدن على القاعدة الآتية وهي انه صار في امكان الامة التونسية ان تعرض طلباتها لا راسا بدون شك ولكن بطريق مفتوحة لجميع الطبقات بحيث لم يبق الا ادنى فرق نظري بين الفرنسيين والاهالي ضرورة ان اولئك وهؤلاء لا يدخلون الى الهيئات المحدثة الا بالانتخاب العام او المقيد حسب اساليب مختلفة ولكنها مبنية على قاعدة واحدة

وبفضل هذا الاصلاح سينتظم سواد القبائل التي اهمل شانها الى اليوم ولا شك في ان الامة التونسية ستستفيد من هذا العمل الحر لا تمام تربيتها الاجتماعية فلا تغبط سوريا على ما اعطاها الانتداب ولا مصر على استقلالها الحديث وهي ستدرك مما ستتمتع به من الحقوق الجديدة [illegible] واجباتها الجديدة ايضا وهذا هو عين ما يدعو [illegible] بالتربية السياسية وزيادة على ذلك فان اشتراك المعمرين والاهالي في العمل لفائدة الصالح العام سيوجد فيهم شعورا قائما باتحاد مصالحهم ولذا يؤمل ان العهد الجديد سيكون من الدواعي القوية على تمتين اواصر الائتلاف بين العناصر المختلفة التي القيت على عاتقها مهمة تحقيق رفاهية المملكة التونسية

ومما تقدم يظهر ان المشروع الذي سيبقى مقرونا به اسم مسيو سان الذي ابتكره وحصل على مصادقة ذوي الحل والعقد عليه هو مرحلة مهمة في تطور الحماية على انه قد جاء في ابانه بعيد الحرب الكبرى التي عرفتنا مقدار حب محميينا لنا وانعطافهم علينا وفي الوقت الذي اقتضت فيه الحالة العامة سواء هنا او هناك جمع كل المجهودات وتوحيد كل العزايم

ولكن لا نمني النفس بانه سيحول بعض المهيجين والسياسيين من الاهالي او الفرنسيين عن طلباتهم المتطرفة وتصوراتهم الصبيانية او التي لم يحن ابانها فان ذلك يكون من باب الاعتراف لهم باكثر مما هم عليه من الدراية وحسن الطوية ولكن لنكن على يقين من ان هؤلاء المهيجين لا يمثلون الامة التونسية التي ستجد اغلبيتها تقريبا في النظام الجديد المبني على قواعد ديمقراطية حرة اسبابا اخر للتعلق بفرنسا الحامية

محلية

مشروع م أوسيان سان

الاصلاحات الجديدة

حرصا على ان لا يحمل وزر المتطفلين على عموم الشعب حسبما يزعمه اولوا الغايات والذين في قلوبهم مرض فقد ابرق الحزب الاصلاحي ومدير جريدتنا بالبرقيتين الآتيتين ونصهما

رئيس مجلس الوزراء باريس

بعد التامل المدقق المبني على حرية الضمير في مشاريع م سان الحديثة فان الحزب الاصلاحي التونسي يسره ان يرفع على كاهل الاحترام امتنانه التام لفخامة ملكنا المعظم ضمن تشكراته الخالصة للحكومة الجمهورية ولرئيس وزارتها الفخيم

فالشعب الذي كان محروما الى الآن من كل مشاركة في سياسة حياته العمومية قد شاهد في هاته الاصلاحات الحرة وصوله الى منزلة تؤهله الى الاشتغال بالامور العامة وتسرع بانهاضه تدريجيا بمشاركة متمكنة مع الامة الحامية

ونرجو ان تقع التسوية في العدد بين الفرنسويين والاهالي بالمجلس الاعلى الذي لم يبرز الآن [illegible] الخاص وان تقع المبادرة بتاسيس الانتخابات البلدية التي سبق الوعد بها فيقع الحاقها في اقرب وقت لتتمكن الطبقة المتنورة من القيام بواجب التربية الشعبية ويحقق لجنابكم رغبته المطلقة وعزمه على المشاركة الصادقة الفعلية في نطاق الحدود والنظام والعمل

محمد نعمان . الطاهر بن عمار . احمد بن نيس . محمد بورقيبه . بوبكر ترمش . حسن قلاتي . الشاذلي القسطلي . الميمون شويخه

رئيس مجلس الوزراء بباريس

مجلس ادارة تحرير جريدة البرهان يعرب عن عواطف الامتنان لفخامة ملكنا المعظم وحكومة الجمهورية بمناسبة تمكين المملكة التونسية من قانون اساسي مرتكز على قاعدة التحرير الديمقراطي الشامل للامور السياسية والادارية ويعتبر هاته الاصلاحات مرحلة اولى تكفل بالتربية الاقتصادية والسياسية وتنهض بالشعب الى اقصى الدرجات الدستورية الراقية

ويرجو ان تطبيق هاته الاصلاحات بحرص الحكومة على رفع القيود والاحترازات الممتزجة بالاوامر الجديدة وعلى توسيع الحقوق والحريات المطلقة لنا وتحقيق المشاركة بجميع طبقات الشعب في العمل النافع العمومي واقبلوا عواطف الاحترام

مدير البرهان
حسن قلاتي

في الاعمال - اذاعت الصحف التونسية تعيين السادة علي السقاط عامل تبرسق سابقا عاملا على تاجروين ومحمد داود رئيسا على قسم المحاسبات بادارة الاوقاف والمنوبي البوزيري كاهية بسوق الخميس ومحمد الهادي الشاهد مترجما اولا بالقسم الاول ومحمد سعد الله عاملا على وطن تبرسق فنهني جميعهم بهذه الوظائف المهمة ونرجو لهم النجاح والتوفيق مع ابداء التاسف على مفارقة السيد محمد سعد الله للعاصمة ولمنصبه المالي حيث احرز على امتنان الجميع لما اتصف به من حسن الخلق والنزاهة النادرة وعلو الكعب في الامور الادارية وقد كنا نؤمل مكافئة مناسبة على هذه الخصال الحميدة ولكنا على يقين بانه سيأتي في وظيفته الجديدة من الاعمال السديدة ما يحرض المراجع العالية على التعجيل باعطائه ما يستحق وما اهلته سعة خبرته وطول باعه في المسائل الاهلية -

في عالم الادب - استاثرت المنية فجر الاثنين ٣ يوليه الجاري بانفاس الكاتب الشهير الطائر الصيت المرحوم فرح انطون افندي صاحب مجلة الجامعة ولم يتجاوز من العمر ٤٨ سنة فعظم المصاب على ذويه ومحبيه الذين عرفوا قدره وعلو مداركه وسعة معلوماته الادبية والفلسفية واخذت صحف مصر تعدد مناقبه وخصاله وتذكر ما فطر عليه الفقيد من الانكباب على العلم والادب

وما بذله من المجهودات في نشر اراء الكتاب والباحثين من اهل الغرب بين طبقات الشرق المستنيرة والخدمات النافعة التي اداها لبني لغته في مصر وسوريا والولايات المتحدة في هذا الباب

وقد احتفل بتشييع جنازته في اليوم نفسه في مشهد حافل حضره جمهور من الاعيان والوجهاء وذوي الحيثيات والادب والكل يرحمون عليه ويذكرون مزاياه وفضله ونحن الذين عرفناه بتونس واعجبنا بما امتاز به من رقة الحاشية وعلو الهمة وسعة الاطلاع لانتركه يرتحل الى دار البقاء بدون ان نبدي تأسفنا الصميم على فقد هذا الكاتب البليغ الذي ترك بيننا ذكرا جميلا وسمعة نقية

حسنة خالدة

قد اعلن الامر العلي الصادر بتاريخ يوم ٣٠ ديسمبر الفارط المصادقة على المسودة النهائية التي تممتها لجنة التحرير تحت عنوان «قانون المرافعات الجنائية» وهو ذلك القانون الذي كانت عدليتنا التونسية الى حد العام الجاري عاطلة منه والذي اخرت الظروف ابرازه من حيز القوة الى حيز الفعل مع شدة الحاجة اليه مدة ليست بالقصيرة

وكان من مقتضيات الامر المشار اليه ايجاب اجراء العمل به ابتداء من غرة مارس الموالي لتاريخ صدوره اي بعيد ظهوره الى عالم الوجود بمدة شهرين وهي مدة قد لا تفي بتعميم العلم بوجوده ولا تفي قطعا « ولو لصنف العدليين خاصة » للتامل من احكامه والتمعن فيما جاء به من التغييرات الجمة في اساليب القضاء والتقاضي سواء من حيث البناء وايجاد بعض الدوائر والمصالح او من حيث مخصصات كل دائرة وقلم منها ولا من جهة الطرق التي صارت بمقتضاه واجبة الاتباع ولا سيما ما كان منها شرطا في صحة الامتثال فضلا عما تستلزمه الاجراءات عمليا من واجب الاحاطة والاستعداد لتصور مفاهمة ضمنية كانت او التزامية . فكان تعجيل العمل به والحالة تلك لا يخلو في نظر غالب الطبقات من الاجحاف بحق الاعذار القانوني الذي فرضته المعقولية والشرائع واشترطت لصحته تقدمه على بداية العمل بمدة تكون كفيلة بحصول العلم به لينتفي عذر الجهل والمفاجأة وتستقر في الاذهان سابقية الوضع .

بيد انه لحسن الحظ لم يلبث الناس في ظلمة تلك الحيرة طويلا حتى قيض الله لتدارك الامر جناب المسيو دوبلا مدير الامور العدلية التونسية فامدهم من ثواقب افكاره بتعليقات انارت لهم مستبهم فصوله وتدقيقات جمعت شتات الفروع باصولها مع تحرير هو غاية في السلاسة والابداع وسبك في نهاية المتانة ولطف الاسلوب .

شذرات كشفت القناع بما حلته من عويص المشكلات القانونية كمسألة مرجع النظر ذات التشعبات الكثيرة بايالتنا التونسية وكضبط الفروق الدقيقة بين الدعوى العمومية ودعوى الحق الشخصي وبين اقامة واثارة الدعوى العمومية وخصائص كل من قلم الادعاء العمومي ومحاكم التحقيق ومحاكم القضاء وكاوجه الفصل في تنازع السلطة بين الحاكم او ضباط العدلية سلبيا وايجابيا وايضاح ما لكل وعليه من الحقوق وكتفصيل المقاصد السياسية الاصلية من التعقيب الخ الخ من عيون المسائل بحيث قد صارت عويصات القانون بفضل وجود ذلك السفر الجليل من ابسط واهون المسائل ويكفي لاستفادة الباحث ان يستهدي باحد البرنامجين المذيل بهما التاليف فيجد ضالته المنشودة ويصل لمرغوبه بدون عناء وعلى ايسر سبيل

فهو « بصفة كونه شرحا يجب ان يكون مقيدا بالاقتصار على بيان ارادة الواضع ومدلولات الالفاظ ولا يبيح الانصاف تشريكه في اسباب النقد التي لم يتنزه عنها الاصل » سفر يشهد لمؤلفه البارع النشيط ليس فقط بطول الباع في فلسفة القانون وسعة الاطلاع على ماخذ ومقاصد المشرعين او بعظيم المقدرة على تشخيص الفروق الدقيقة في متشابه المسائل حتى يخيل لمطالعه كانها مرئية امامه راي العين او بحسن الاختصار في جمع واستقصاء المتجانس منها وترتيب ايرادها بذوق عال او بانجازه في اقصر الازمان لعمله العظيم المنوه بشانه البالغة صفحاته لنحو ٨٠٠ مع قيامه في الوقت نفسه بمهمات وظيفه السامي الكثير العمل والاشغال ومع استمراره على القاء دروس الحقوق لموظفي ادارته الخ ولكن يشهد له ايضا زيادة على ما تقدم بانه رجل حزم وعمل يتلذذ بالانقطاع لخدمة العدلية التونسية خدمة مصلح مخلص يريد ان ينهض بها عن وصمة الجمود فهو يداب ليله نهاره على تعزيزها بما يقدمه لها من طرائف اللطائف وما يقوم به لصالحها وصالح التونسيين معا من جلائل الاعمال التي ستبقى له حسنات خالدة لا تذكر الا محالة باسمه مقرونا بالاحترام والتمجيد افلا يجدر بنا معشر التونسيين حينئذ ان نقيم له الدليل الواضح على اهلية التحفظ بيذور اصلاحاته الجمة وقابلية الانتفاع بثمرة مجهوداته الشاقة سائغة هنيئة وما ذلك الا باقيا لنا على مجرد المطالعة لما كتب ؟ وهذا لعمر الحق عمل تافه بالنسبة الينا ولا كنه بالنسبة لتحقيق امل [illegible] المخلص انفس جزاء ادبي يقدم اليه .

على انه من جهة اخرى ربما يبعث في همته الشماء ماينشطه على ارداف باكورة تآليفه بتعريب وطبع شرح القانون المدني التونسي الذي لا غناء لنا عن شرحه بقلمه السيال وشرح قانون المرافعات وطبعه وطبع رسالته الحوزية الشائقة .

ونحن تلقاء ما انجزه هذا المدير المعتبر من ايجاد مادة قانونية تونسية كانت لولاه عزيزة المنال في برهة زمنية ربما تكفي عند غيره لمجرد بث الراي في التآليف فلا يسعنا الا ان نقدم اليه على لسان كافة المنتفعين باعماله ارفع واجمل عبارات التهنئة والامتنان على انتصاره الباهر في جهاده الاصلاحي ونرجو من كماله الشخصي « بداعي رغبة الانتفاع » ان يستمر على عنايته المشكورة ويذلل ما اعترضه من العقبات في طبع المؤلفات المومأ اليها بعد انتداب مترجمه الامين البارع السيد محمد بن عمار الورتاني مصوغها وافراغها في القالب العربي باسلوبه الرائق البديع الدال على المقدرة والاخلاص في العمل وله منا وافر الشكر والامتنان سلفا . ق

نجاح علمي

عاد الشاب المهذب النشيط السيد الهادي بن الرايس من كلية ليون الطبية بعد ما جرى في امتحانها السنوي طلق العنان . وحاز في مضماره قصبات الرهان . ونحن لا يسعنا تلقاء هذا النجاح الباهر والعزم الثابت الا تهنئته وشكره حيث لم يقعد به الكسل مقاعد الخيبة ولم يثن عزمه عن التدرج في سلم المعالي نزوح الدار ومفارقة الوطن جاعلا نصب عينيه قول شاعر الكنانة .

فاطلبوا العلم ولو جشمكم
فوق ما تحمل الطواق البشر
ان من يعشق اسباب العلا
يطرح الاحجام عنه والحذر

كما نثني الثناء الجميل على همة والده المفضال السيد احمد بن الرايس الذي بذل العناية في امداده ورفعة شانه .

وعسى ان يتوفق التونسيون الى مواصلة التعليم الفردي والسهر عليه .

اما الاخلاد الى الدعة وتعليل النفس بالاماني فقد اثبت العيان بواضح البرهان ان لا ثمرة تجنى من ورائها سوى قرع السن من ندم والتلهف على ما فرط من نفيس الوقت وغض الشباب واذاك لا يجدي البكاء ولا العويل .

ترقي مستحق

رقي الحازم المحترم م بر تول المعتمد بالقسم الاول خطة مراقب مدني بصفاقس مع تسميته مديرا شرفيا للقسم المذكور فسر ذلك كل من عرف هذا المامور السامي وما جبل عليه من الاخلاق الحسنة والمجاملة مع الزام الاستقامة والانصاف فنوجه اليه خالص تهانينا الفائقة ونتمنى له مزيد الترقي في الوظائف العالية

قران ميمون

مساء يوم الاحد الفارط وقع الاحتفال بعقد قران الشاب النبيل المهذب السيد البشير ابن الفاضل الماجد الاكمل السيد محمد الصالح البكوش عامل ماطر على كريمة عمه البارع الاكمل الامجد السيد عبد العزيز البكوش رئيس قلم الترجمة بادارة الداخلية بمحضر نخبة من السراة والاعيان وكافة الوجهاء فنرفع خالص التهاني لهاته العائلة الماجدة ونتمنى للعروسين الكريمين باستحكام الالفة ومزيد الهناء

دمعة محزون

اتوا وما يدري اناس غدوا به
الى اللحد ما ذا ادرجوا في السباسب

مساء يوم السبت الماضي طير برق جزيرة جربة نعي الشاب الذكي الماجد السيد حسين التليلي فكان لهذا النبا المروع رنة اسف بين سائر الطبقات العلمية . وكل من عرف تلك الاخلاق الروحانية . ناهيك من ذكاء نادر وعفة عز نظيرها وتفان في الطلب فقد جاوز في تعلمه السنة السادسة من قانون المعهد الزيتوني كان في خلالها مظهر الانجاب ومثال الاستقامة.

فلسان البرهان تهدي تعزيتنا الخاصة الى والده الفاضل وكافة افراد البيت ونساله سبحانه ان يلهمهم الصبر الجميل والثواب الجزيل

صبرا في مجال الموت صبرا
فما نيل الخلود بمستطاع

جمعية مقاومة الكحول

بكل سرور نعلن اليوم وقوع اجابة دعوة جمعية مقاومة الكحول من عدد لا يستهان به من مواطنينا الكرام الامر الذي نراه من واجب كل مسلم يسكن هاته البلاد حتى تحصل هذه الجمعية على انجع الوسائل في المقاومة الحقة اذ غير خفي على الجميع ان تكثير عدد افرادها تحصل منه فائدة تقليل عدد السكيرين من جهة ومن اخرى يمكن الجمعية الاستمرار على المقاومة بمال اشتراك المنخرطين الذي تارة يصرف في نشر افكار الاطباء بعد ترجمتها واخرى في اعلانات تشخيصية تمثل حالة السكير واخطار سكره وعواقبه في ابنائه وعلى افراد عائلته وبدنه و[illegible] اذ لا يمكن الاكتفاء بنشر كلمات [illegible] مجردة عن الشروح والتعاليق المبنية على قواعد طبية وصحية واخلاقية وعمرانية الى غير ذلك من الانواع المتعددة التي نعرضها على العموم فيما بعد كما نبشر القراء ان اللجنة الاعلية ابتدات في العمل وفعلا اجتمعت اخيرا بقصر الجمعيات الفرنسوية وبحثت على وسائل اولية رات لزوم المقاومة بها وعينت لجنتين تنظر في اتمام ذلك قريبا بعد ان عينت لهما اجتماع المجلس ليوم الثلاثاء الحادي عشر من الجاري لعرض ما تقرر لديها وسنرى ان شاء الله في القريب العاجل نتائج اعمال هاته اللجنة التي تقوم باقدس واجب بشري فاليك يا ابن الوطن العزيز توجه هاته اللجنة خطابها ومنك تطلب المعاضدة حتى تسود جمعية كهاته تسعى في عيش هني لابنك واحفادك من بعدك فانخرط وحرض على الانخراط عسى يكلل الله المشروع بالنجاح خصوصا ولا يطلب منك في السنة اكثر من ثلاثة فرنكات اشتراكا هذا القدر الذي لا ازهد منه نظرا لخدمة البلاد العزيزة

صاحب الامتياز الطاهر بن الحاج مبروك

مطبعة النهضة نهج الجزيرة عدد ١١ تونس